روح الخدمة هو الخطاب الأصلي للحكومة الإسلامية

المكان: طهران

المناسبة: أسبوع الحكومة

الحضور: رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء

الزمان: 1392/6/6ش. 1434/10/20هـ. 2013/8/28م.

بسم الله الرحمن الرحيم

أرحب بالإخوة الأعزاء وأختنا المحترمة (1) وأبارك أسبوع الحكومة – الذي اقترن مع تشكيل الحكومة الجديدة – لكل الأعزاء، ولكم جميعاً، ولرئيس الجمهورية المحترم. أسبوع الحكومة مناسبة لكي يبارك المرء ويدعو بالخير والعون لكل العاملين والمدراء والمسؤولين في السلطة التنفيذية، وأنا لا أفوّت هذه الفرصة، وأبارك لكم جميعاً هذا الأسبوع ولكل المدراء، ولكل المسؤولين في السلطة التنفيذية على مختلف المستويات، ممن يعملون ويقدّمون الخدمات، ويمارسون الأنشطة المختلفة، وأسأل الله تعالى لهم ولكم جميعاً توفيق الخدمة. الجميل في هذه الذكرى السنوية للحكومة أن اسمي الشهيدين الجليلين الخدومين يزيّنان كل الأقوال والكتابات. إنه لشيء كثير المعاني وعميق المغزى أن تعمل كل الحكومات ورجال كل الحكومات ــ طوال هذه الأعوام المتمادية ــ على جعل ذكرى هذين الشهيدين شعاراً ليوم الحكومة وأسبوعها، ولم يسمحوا لمرور الزمن وتعاقب الأحداث المختلفة بدفع قيمة الشهادة، وقيمة الخدمة الصميمية المتواضعة لهذين الرجلين العظيمين إلى مطاوي النسيان.

أرى من الضروري أن أقدّم شكري الصميمي لرئيس الجمهورية المحترم على مبادرته السريعة في تسمية الوزراء وتقديمهم لمجلس الشورى الإسلامي. كنت أعلم وأرى إصراره، وكنت في قرارة نفسي أثني على هذا الإصرار على تشكيل هيئة الحكومة والوزراء بأسرع ما يمكن. ولحسن الحظ استطاع وفي أول لحظة ممكنة، بعد أداء اليمين الدستوري ومن دون تفويت للوقت أن يقدم اقتراحه لمجلس الشورى الإسلامي المحترم. كما أشكر مجلس الشورى المحترم لأنه منح الثقة للوزراء بأصوات جيدة، وفي بعض الحالات بأصوات عالية جداً، وبذلك بدأت الحكومة ومجلس الشورى الإسلامي العمل. هذا من ناحية دليل على وجود عزيمة للعمل، ومن ناحية أخرى مؤشر على وجود تناسق وتناغم بين السلطتين، وهاتان النقطتان من النقاط التي أشدّد عليها واعتبرها في غاية الأهمية والحساسية، سواء التنسيق والانسجام بين السلطتين، والذي عبّر عن نفسه لحسن الحظ في هذه الوهلة الأولى بشكل جيد جداً، وكذلك بخصوص البدء بالعمل الدؤوب غير المنقطع في جميع المجالات والميادين.

نتمنى أن تستطيع حكومتكم ومنظومتكم أن تبرّز نقاط القوة الموجودة فيها وتظهرها، وتغذّوا إن شاء الله هذا الأمل الذي أشار السيد رئيس الجمهورية إلى انبثاقه في قلوب الناس تجاه الأعمال والمشاريع الكبيرة المميّزة واجتياز الموانع، ومضاعفته في قلوبهم من خلال إبراز نقاط القوة فيكم. وطبعاً مما لا شك فيه أن شخص السيد روحاني من نقاط القوة في هذه المنظومة. إنه شخص ذو سوابق في الثورة وذو سوابق في الكفاح الثوري، وله

مواقف جيدة وصحيحة طوال أكثر من ثلاثين عاماً، وقد طرح نفسه للترشيح وتولّى اليوم ــ والحمد لله ــ رئاسة الأجهزة التنفيذية، باعتباره رئيساً للجمهورية وموثوقاً به. ويدرك المرء من مجموع الأمور التي ذكرها ومن مجموع سوابقه التي نعرفها عنه أن هناك عزيمة راسخة لديه ولدى زملائه ــ إن شاء الله ــ لإنجاز الأمور على أفضل وجه وبأصحّ اتجاه. ندعوا الله له ولكم أن يوفّقكم، وتتمكنوا من إنجاز وأداء الواجبات التي تقع على عاتق الحكومة الجيدة المنشودة.

في هذه الجلسة الأولى معكم أيها الأعزاء نراجع مؤشرات الحكومة التي تعد في هذا الزمن حكومة منشودة محبّذة. طبعاً نحن لا ندّعي بأن حكومتنا حكومة إسلامية بالمعنى الحقيقي والكامل للكلمة. إنني أنظر لنفسي فأشاهد فيها الكثير من النواقص ونقاط الضعف، وأقارن هذا بأقل ما أهدته لنا المقامات العالية المقدسة المطهرة في صدر الإسلام الأول، فأرى إننا أصغر بكثير من أن نستطيع تشكيل تلك الحكومة المنشودة أو حتى أن نطيقها، ولكن حسب ما يمكن تسميته في زماننا وظروفنا بالحكومة الإسلامية، ثمة مؤشرات أشير إلى بعضها. وهذه بالطبع ليست بالكلمات الجديدة، وأنتم أنفسكم تعلمونها، لكن تذكّر ما نعلمه مفيد دوماً بالنسبة لنا، ولا ضرر في أن نراجع هذه المؤشرات مرةً أخرى.

المؤشر الأول هو المؤشر العقيدي والأخلاقي – خصوصاً في المسؤولين رفيعي المستوى – إنها السلامة العقيدية، والسلامة الأخلاقية، وسلامة العمل والأداء الناجمة عن العقيدة الصحيحة والنظرة الصائبة لحقائق المجتمع. هذا هو المؤشر الأول. إننا والحمد لله لا نعاني من تشوّش وحيرة بخصوص العقيدة الصحيحة وبالنسبة لما يجب اعتباره حقاً، ففضلاً عن المصادر الإسلامية – وقد يكون لمختلف الأشخاص تصوراتهم المختلفة للمصادر الإسلامية – لدينا مجموعة توجيهات وإرشادات الإمام الخميني الجليل. فنحن جميعاً نؤمن بالإمام الخميني ونقبله ونذعن له. وبين أيدينا مجموعة كلمات الإمام الخميني ومواقفه وتوجيهاته. وهذا بحد ذاته مؤشر وبوصلة يجب أن نعتقد به ونعمل على أساسه، ونراجع هذا المؤشر الأصلي في مواطن التشابه والاختلاف. وستكون هذه سلامة عقيدية. وهذه هي أصول الثورة وقيمها، وأسس الثورة ومبادئها مودعة مدرجة في هذه الكلمات والتوجيهات. هذه أمور إذا التزمنا بها، وانشددنا لها، ورسمنا خططنا وبرامجنا على أساسها، يلوح أن الأمور والأعمال ستكون ناجحة وموفقة في المستقبل، وسوف نتقدم إلى الأمام.

من الأمور والأشياء التي أشدّد عليها في إطار العقيدة والنظرة القلبية والميول الروحية، حالة الثقة بالله تعالى والثقة بوعوده. هذه من جملة الأمور التي أصرّ على أن لا نقصّر فيها. حين يعدنا الله تعالى بصراحة فيقول: «إن تنصروا الله ينصركم» (2) و«لينصرن الله من ينصره» (3).. عندما يعدنا الله تعالى بكل هذه الصراحة، بأنكم إذا نصرتم دينه واتبعتم سبيله فإنه سينصركم، فيجب أن نثق بهذا الوعد وأن نعمل على أساسه. وقد تكون هذه القضية بعيدة عن ذهن الشخص الذي لم يجرّبها، وقد يستبعدها، لكننا أنا وأنتم جرّبناها وشاهدنا كيف أن الأمور غير الممكنة قد تحققت. لم يكن هناك أمر أكثر استحالة وتعذراً من أن يترل المرء خالي اليدين إلى الشوارع فيستطيع إسقاط نظام مستبد مستكبر معتمد على القوى العظمى في العالم، ويؤسس مكانه نظاماً إسلامياً، وهو نظام لا

يتطابق مع المعايير والمقاييس الغربية، بل نظام إسلامي يعتمد على الفقه. من كان يصدّق أن مثل هذا الشيء يمكن تحقيقه عملياً؟ لكنه تحقق هذا الشيء الذي كان مستحيلاً.

قضية الاضطرابات وحالات التمرد في بداية الثورة، وقبل بدء الدفاع المقدس، قضية أخرى. إنها حالات تمرد كانت مدعومة من الخارج – وأنتم تتذكرون – وقد حصلت في شرق البلاد وفي غربها وفي شمالها وفي جنوبها. في أي منطقة لم تكن هناك حالات تمرد قومية وطائفية وما إلى ذلك؟ أي بلد وأية حكومة فتية ليس لها جيش وليس لها قوات مسلحة ولا قوى أمن جيدة تستطيع أن تشتبك مع مثل هذه الأزمات وتتغلب عليها؟ لكن الجمهورية الإسلامية تغلبت عليها.

والنموذج الآخر هو الحرب المفروضة وملحمة الدفاع المقدس. هذا كلام قيل ألف مرة أو آلاف المرات، ولكن يجب أن نتذكر هذه الأمور. الحرب المفروضة لم تكن مجرد حرب حكومة جارة، إنما كانت حرباً دولية ضدنا بكل الوسائل والإمكانيات. الكل بذلوا جهودهم ومساعيهم ولم يستطيعوا بعد ثمانية أعوام أن يحتلوا شبراً واحداً من بلدنا، فهل هذا بالشيء القليل؟ وكذا الحال بالنسبة لقضايا أخرى متنوعة. هذه بالتالي وعود قد تحققت. «إن تنصروا الله ينصركم» آية قرآنية إذا كان الآخرون قد قرأوها في القرآن فقط فقد جرّبناها نحن في حياتنا. إذاً، يجب أن نثق بالله. اعملوا لله أيها السادة، واجعلوا هدفكم إلهياً، وثقوا أن الله سيفتح الطريق. هذه المعادلة المتعددة المجاهيل التي ذكرها الدكتور السيد روحاني – التي حين ينظر فيها الإنسان يجد التعارض والتناقض من كل جانب – ترون في بعض الأحيان أن الله تعالى يحلها بعمل صغير. يحدث أنكم تريدون وضع جسم فوق جسم آخر فتواجهكم عشر مشكلات وموانع، لأن الإنسان الذي يريد أن يقوم بذلك غير مؤهّل ولا يحسن القيام بذلك، ويأتي إنسان ماهر يجيد العمل فيقوم بحركة بسيطة جداً وإذا بالأمر يتمّ وينجز. بمعنى أنه يمكن افتراض أن كل هذه القضايا والأمور ممكنة الحل على أساس النظرة الصحيحة العلمية العقلانية – والمعتمدة طبعاً على التوسل إلى الخالق والعناية الإلهية، والأمل والثقة بالله تعالى – وهذه هي عقيدتي. على كل حال هذا هو أحد المؤشرات: الثقة بالله والأنس والاندكاك بالمعنويات. الذي أرجوه منكم – وربما لا ضرورة لأن أطلب ذلك منكم؛ لأنه تحصيل حاصل – أن تمتّنوا علاقتكم بالقرآن الكريم ولا تقطعوها. أقرأوا حتماً مقداراً من القرآن الكريم في كل يوم. وعزّزوا علاقتكم بالدعاء والتوسل، فهذه الأعمال تقلل الضغوط وترفع مصاعب العمل وتعيد لكم نشاطكم وحيويتكم، وتجعلكم مستعدين جاهزين لمواجهة الموانع والعقبات الكبرى. أي إنها تعيد للإنسان حيويته وفاعليته، وهذا شيء على جانب كبير من الأهمية. ولا تنسوا كذلك النوافل وغيرها من العبادات.

المؤشر الثاني هو خدمة الناس. روح الخدمة هو الخطاب الأصلي للحكومة الإسلامية. بل إن فلسفة وجودنا ليس شيئاً سوى هذا. لقد جئنا لنخدم الناس، ويجب أن لا يصرفنا أي شيء عن هذا الواجب. طبعاً لكل واحد منا رغباته وميوله وذوقه على الصعد السياسية والاجتماعية، ولنا صداقاتنا وعلاقاتنا وعداواتنا، لكن هذه كلها هوامش، أما الأصل فهو الخدمة وتقديم الخدمة للناس. يجب أن لا نسمح لتلك الهوامش بالتأثير السلبي على هذا

الأصل. ومن النقاط التي يجب الإشارة لها على صعيد هذا المؤشر، أعني مؤشر خدمة الناس، هي أن الوقت محدود. فأربعة أعوام، أو ثمانية أعوام من زاوية نظر أخرى، وقت محدود ويمضي كالومضة الخاطفة. وقد كررت هذا المعنى في هذه الغرفة أو تلك الغرفة مع بعض الأشخاص في الحكومات التي سبقتكم وقد كان بعضكم فيها، وقلت لهم: تذكروا منذ اليوم الأول لمدة حكومتكم أن فترتها تمرّ مرور الومض الخاطف. حين ينظر المرء لأربعة أعوام مضت وراءه يجد وكأنها كانت يوماً واحداً – تمرّ مرّ السحاب – (4) ولكن في حدود هذا الوقت المحدود القليل هناك ما لا نهاية له من الفرص. بمعنى أن كل ساعة من ساعاتكم تمثل فرصة لكم. وكل حدث يقع لكم هو بمثابة الفرصة لكم. وكل فكرة تخطر ببالكم وكل إبداع أو ابتكار يعنّ لكم إنما هو فرصة أمامكم. فلا تفوّتوا هذه الفرص .

والنقطة الثانية ــ في إطار مؤشر الخدمة ــ هي أن تجعلوا العمل عملاً جهادياً. والجهادي هنا لا يعني العمل غير القانوني. إنكم تعلمون أيها الأعزاء الذين عملنا مع البعض منكم لسنوات طويلة – تعاونّا وتزاملنا مع الكثير منكم أيها الإخوة في مجالات مختلفة – وتعلمون روحيّتي وميولي، إنني لست ممن يدعو إلى تجاوز القوانين، بل أنا معارض أشد المعارضة لتجاوز القوانين، ولكنني اعتقد أنه في إطار القانون يمكن العمل بشكلين:

أحدهما: العمل الإداري المقرّر العادي، والثاني العمل الجهادي. العمل الجهادي معناه تجاوز العقبات والموانع وتذليلها، وعدم مشاهدة الموانع الصغيرة على أنها كبيرة، وعدم نسيان المبادئ والمطامح، وعدم نسيان الاتجاه، والتشوّق للعمل.. هذا هو العمل الجهادي. يجب القيام بالأعمال على نحو جهادي؛ حتى تتم خدمة الناس بصورة جيدة إن شاء الله.

والمؤشر الثالث هو قضية العدالة. لقد قلت مراراً – في الجلسات الخاصة مع بعضكم طوال هذه الأعوام – إنني لا أؤمن بالتقدم من دون العدالة. لقد أطلقنا على هذا العقد اسم «عقد التقدم والعدالة». والتقدم من دون العدالة ستكون نتيجته ما تشاهدونه في الحضارة الغربية الشديدة البريق في الوقت الراهن. لم يكن هناك من يتصوّر الثروة والقدرة والعلم والتقنية أكثر مما لديهم في هذه الحقبة. إنهم يمتلكون الحد الأقصى من هذه الأشياء. ولكن في الوقت نفسه تلاحظون أنهم يفتقرون للعدالة. وقد نراهم يتشدّقون كثيراً في ما يخص العدالة القضائية وفي الإعلام السينمائي والقصص والروايات وما إلى ذلك – وهو كذب في الغالب، أي ثمانون بالمائة منه كذب، والمعلومات التي يكسبها المرء حول وضعهم القضائي تشي بأن هذا الإعلام غير صحيح – ولكن الأمر واضح جداً على الصعيد الاقتصادي. ثمة أناس يموتون من الجوع، وهناك أشخاص يموتون في البرد بدرجة عشرة تحت الصفر مثلاً في البلد الفلاني، أو يموتون من حرارة أربعين فوق الصفر! لماذا يموت الإنسان في درجة حرارة أربعين؟ أليس لأنه لا مأوى له ولا بيت، ولأنه مرمي على الرصيف، ولا يصله الماء في جوّ تبلغ حرارته أربعين درجة، فيموت؟ ومن ناحية أخرى توجد ثروات هائلة متراكمة أسطورية في الغرب اليوم. هذا معناه غياب العدالة، وهذا شيء لا نريده، والإسلام لا يريده لنا. إننا بحاجة إلى التقدم، التقدم بالمعنى الذي يسمّونه في الأدبيات الغربية اليوم بالتنمية، ونسمّيه نحن تقدماً. هذا التقدم يجب أن يكون بالضرورة مصحوباً بالعدالة. وأنتم

تلاحظون في القرآن الكريم أن كل حالات بعث الرسل وإنزال الكتب وما إلى ذلك «ليقوم الناس بالقسط» (5). من أجل أن يعيش المجتمع على أساس القسط. إذاً هذا أيضاً مؤشر آخر يجب أن نتذكره ونستحضره دوماً.

المؤشر الآخر وهو الرابع يتمثل في النزاهة الاقتصادية ومكافحة الفساد. المناصب الحكومية موضع للسلطة والقوة والمصادر المالية. الوساوس هنا لا تترك الإنسان يستريح. ولا تنظروا لأنفسكم فأنتم متديّنون ومستوياتكم عالية وتستطيعون المقاومة حيال هذه الوساوس. أما في الدرجات الأدنى فقد لا تستطيعون المقاومة حيال هذه الوساوس والثروات. يجب أن تراقبوا وتحذروا، وتفتحوا أعينكم البصيرة الثاقبة على كل الجهاز أو المؤسسة الخاضعة لإشرافكم وإدارتكم، فلا تسمحوا لوقوع عدم نزاهة اقتصادية في زاوية من الزوايا، وأن تفعل هذه الوساوس فعلها. حتى قبل أن تتدخل الأجهزة الإشرافية في الأمر، ولدينا بالتالي أجهزة إشراف ورقابة في البلاد، وعليها واجباتها، سواء ما يتعلق بمجلس الشورى الإسلامي، أو ما يتعلق بالسلطة القضائية، أو ما يتعلق بالسلطة التنفيذية نفسها – نظير تفتيشات السلطة التنفيذية – ولكن قبل أن يصل الدور لهذه الأجهزة المختصة بالتفتيش والمراقبة، ليراقب مدير المؤسسة بنفسه سلامتها ونزاهتها، وهذا بحاجة للنظر والتدقيق الدائم، لذا يجب عدم الغفلة. إنني أحياناً أسوق مثالاً للأعزاء والمدراء الذين اجتمع بهم وأتحدث إليهم فأقول مثل البروجكتر الكاشف القوي الذي شاهدتموه ينصب في بعض القلاع ويتحرك باستمرار وعلى مدار الساعة، كذلك أضواء نظراتكم وتدقيقكم يجب أن تسطع وتتحرك باستمرار، فلا تكن هناك أية ثغرات للتغلغل. يجب أن ننظر دوماً ونراقب. الحق أن الفساد كالأرضة، فلا تسمحوا للفساد والرشوة والوساطات والإسراف والبهرجة والإنفاقات الزائدة وما إلى ذلك بالتغلغل إلى مؤسساتكم. جانب من هذا العلاج الذي أشار الدكتور السيد روحاني له في مضمار الشؤون الاقتصادية، يمكن تأمينه بهذا الاقتصاد ومكافحة الفساد. أحياناً تحصل حالات من الإنفاق الزائدة وغير الضرورية – والكلام هنا عن الإنفاقات الزائدة والتي قد لا تكون محرّمة، وربما كانت الأشياء الزائدة محرمة بمعنى من المعاني، لكنها على كل حال ليست محرمة بصراحة، إلّا أنها إنفاقات زائدة – وهذا ما يجب الحؤول دونه، ويمكن عن هذا الطريق القيام بالكثير من الأعمال الكبيرة . الحقيقة أن معظم العاملين في الأجهزة التنفيذية أناس مخلصون مجدّون دؤوبون طاهرون نزيهون، ولكن حين تكون هناك حالة واحدة أو حالتان أو عشر حالات من الأشخاص غير النزيهين في مؤسسة معينة، فإنهم سينشطون هناك كالأرضة ويضيّعون خدمات وجهود أولئك المخلصين المثابرين، ويشوّهون سمعتهم وتذهب كل جهودهم أدراج الرياح. الفساد يقضي على أجواء الطمأنينة والثقة.

المؤشر الآخر هو النزعة القانونية والالتزام بالقانون. القانون هو السكة الحديدية التي يجب السير عليها وعدم الخروج عنها. إذا خرجنا عن هذه السكة فسيكون الأضرار والإصابة حتمية. قد يكون القانون ناقصاً أحياناً، وقد يكون فيه عيب أحياناً أخرى، بيد أن هذا القانون المعيب إذا لم يعمل به – مما يؤدي إلى الفوضى والهرج والمرج – سيكون ضرر عدم العمل به أكبر من ضرر العمل به. هذا شيء يجب تكريسه ومأسسته. ينبغي تكريس هذا المفهوم في مجموع مؤسسات البلاد وأجهزتها. ومن جملة عمليات مراعاة القانون مراعاة الوثائق الفوقية الأمّ والمتوفرة في البلاد اليوم لحسن الحظ، نظير السياسات العامة للنظام، وميثاق الأفق العشريني، وقرارات المجالس

العليا، مثل المجلس الأعلى للثورة الثقافية، والمجلس الأعلى للفضاء المجازي (السايبري)، وقد تحدثت بالأمس أو قبل أمس عن هذا باختصار مع السيد الدكتور روحاني، وسوف أتحدث أكثر، فللمجلس الأعلى للفضاء المجازي (السايبري) – وقد اجتمعنا في هذه الغرفة لأربع جلسات استمرت كل واحدة منها ثلاث أو أربع ساعات بحضور رؤساء السلطات الثلاث ومجموعة من القوى وتشكل هذا المجلس، ويمثل قضية على جانب كبير من الأهمية – قراراته، وينبغي أن ينظروا بعين الاعتبار لهذه القرارات ويعملوا طبقاً لها. إذا تمّ تكريس النزعة القانونية والالتزام بالقانون، فلا مراء في أن الكثير من الآفات والسلبيات سترتفع.

من جملة الأمور التي من المناسب أن أنوّه بها هنا في إطار السياسات العامة، السياسة العامة المتعلقة بتحوّل النظام الإداري والتي تمت المصادقة عليها وتبليغها. إننا حقاً نعاني من مشكلات وآفات مزمنة في مضمار القضايا الإدارية والنظام الإداري. وقد طرحت هذه السياسات وتمت دراستها في مجمع تشخيص مصلحة النظام، وجرى تبليغها، واعتقد أنها سياسات جيدة جداً. يجب وضع برامج تنفيذية لها وتطبيقها عملياً، فهي من الأمور المهمة جداً التي لم يجر للأسف الاهتمام بها، وتأخّرت وبقيت غير مطبقة.

مؤشر آخر هو الحكمة والعقلانية في الأعمال، والعمل الخبروي والعملي والدراسة الصحيحة وملاحظة جوانب وآثار وتبعات العمل والخطوة التي يراد اتخاذها، وأحياناً ملاحظة تبعات حتى التصريح الشفهي. أحياناً يكون للتصريح الذي يدلي به مسؤول ذو موقع أو ذو منبر تأثيرات سيئة، لو أراد الإنسان محوها فيجب عليه العمل كثيراً. والأمر هنا أشبه بإلقاء حجر في بئر يعجز العقلاء عن إخراجه ومعالجة المسألة. يجب التصريح بصورة مدروسة وناضجة. لا يكون الأمر بحيث إذا كنا مسؤولين أو مدراء وخطر ببالنا شيء لم تجر دراسته وفحصه وملاحظة جوانبه المختلفة، يجب أن لا نقذف به في أجواء الرأي العام؛ لأن معالجته في بعض الأحيان تكون صعبة وعسيرة. هذه هي العقلانية والحكمة في الإدارة والعمل. ومن جملة فروع هذه الحكمة الانتفاع من الإمكانيات العالية جداً للخبراء والمتخصصين في شؤون البلاد، ولحسن الحظ لدينا في الوقت الحاضر إمكانيات جيدة جداً من حيث الخبراء والتخصّص. للحق أنه حيث ينظر المرء يجد أن إمكانيات البلاد في القطاعات المختلفة عالية، وإذا انتفعنا من هذه الإمكانيات وهذه الطاقات الجمّة التي تربّت وتخرّجت بعد الثورة ودخلت حيّز العمل والخدمة، فسنربح حتماً وبلا ريب.

ونذكر مؤشراً آخر، ولا أريد متابعة هذا الجانب أكثر من هذا المقدار، إنه الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للبلاد. لا تتسمّر أعيننا على الخارج. هذا هو ما نوصي به. ليس معنى هذا أن لا نستفيد من الإمكانيات الموجودة في الخارج.. يجب أن لا يختلط هذان المعنيان. لا نعقد الآمال على ما هو خارج الإمكانيات الداخلية للبلاد. ثمة في خارج منظومة البلاد ونظام الجمهورية الإسلامية جبهة كبيرة حاولت منذ أكثر من ثلاثين عاماً وإلى الآن أن لا تسمح لهذه الثورة بالتجذر، ولا لنظام الجمهورية الإسلامية بالاستقرار، أو التقدم، أو تحوله إلى نموذج في المجالات والأصعدة المختلفة. لا يمكن توقع الصداقة والمحبة والصميمية من العدو وأساليبه العدوانية. لا نقول لا تنتفعوا منهم، ولكن نقول لا تثقوا بهم ولا تطمئنوا إليهم، ولا تنظروا لهم بل انظروا للداخل. ثمة في داخل البلاد الكثير

من الإمكانيات، وإذا ركزنا أنظارنا عليها سواء على الصعد الاقتصادية أو الثقافية أو غيرها من الصعد والمجالات، وإذا استطعنا الاستفادة والانتفاع من هذه الطاقات الداخلية، لكان فيها مفتاح حل المشكلات. في داخل البلاد إمكانيات وطاقات وقدرات يمكن الانتفاع منها بشكل عقلاني حكيم. يجب معرفة هذه الطاقات وتشخيصها. وهذا ما يرفع رتبتنا ومكانتنا في العالم. مكانة كل بلد في العلاقات الدولية بمقدار قدراته الداخلية، كلما كان اقتداره ومؤهلاته الداخلية أكثر كان نصيبه في العلاقات الدولية أكبر. يجب أن نؤمّن هذا الاقتدار والطاقات، وهو ما حصل والحمد لله طوال هذه الأعوام الماضية وعلى نحو تدريجي، حيث ارتفع مستوى اقتدار النظام ومتانته باستمرار على مدى هذه الأعوام، لذلك ترون أن مكانة الجمهورية الإسلامية وحيثيتها قد ازدادت هي الأخرى، والشواهد على ذلك كثيرة جداً. كانت هذه هي المؤشرات الست أو السبع التي أردت ذكرها، وقد أشرنا طبعاً إلى أنها ليست بالحقائق الجديدة عليكم، إلّا أنه من اللازم التذكير والتكرار.

وأذكر نقطتين أو ثلاث نقاط أخرى.. يجب أن نراعي الأولويات. لقد استلمتم العمل لتوّكم، وإمكانياتكم ليست لانهائية، وهممكم ليست غير محدودة، ووقتكم ليس بدون حدود، يجب أن تنظروا ما هي الأولويات. يجب متابعة كل الأعمال والأمور، ولا يمكن تعطيل بعض الأمور وتأخيرها إلى أن تتم أعمال أخرى، ولكن يجب أن تشخّصوا الأولويات وما يسترعي النظرات الأساسية. اعتقد أن هناك مسألتين تستدعي أن نركّز عليها أنظارنا واهتمامنا: الأولى مسألة الاقتصاد، والثانية مسألة العلم. الاقتصاد والعلم. هاتان المسألتان اعتقد أنهما يجب أن يكونا في الوقت الحاضر على رأس الأولويات، بالنسبة لكم أنتم بوصفكم السلطة التنفيذية، وبالنسبة للسلطات والمؤسسات الأخرى.

على الصعيد الاقتصادي توجد في الظرف الراهن ولحسن الحظ الكثير من البنى التحتية التي لم تكن موجودة قبل سنوات. خلال هذه الأعوام العشرة أو الإثني عشر الأخيرة تم إنشاء الكثير من البنى التحتية في البلاد التي يمكن الاستفادة منها. الشيء الضروري بالدرجة الأولى على الصعيد الاقتصادي هو الاستقرار والهدوء وإخفات التلاطم والاضطرابات الاقتصادية. أي إن هذا التلاطم الموجود، سواء في أذهان الناس، أو في السوق، يجب معالجته عن طريق التدبير، وهذا يعود قبل كل شيء إلى سياساتكم وتصريحاتكم وبعض خطواتكم السريعة.

ومن القضايا أيضاً قضية احتواء التضخّم، ومنها أيضاً تأمين الاحتياجات الأساسية لأبناء الشعب. هذه هي الأمور ذات الأولوية التي ينبغي الاهتمام بها قبل غيرها. وهناك أيضاً تنشيط الإنتاج الوطني. هذه من القضايا الأساسية في اقتصادنا، ويجب الاهتمام بها. طبعاً هناك مشكلات، وقد ذكر السيد الدكتور روحاني بعض هذه المشكلات أو الكثير منها. ونحن على معرفة وعلم بدرجات معينة بهذه المشكلات، ونعلم أنها موجودة، ويجب أن تنظروا لتروا كيف يمكن التخلص من هذه المشكلات، وإذا استطعتم إن شاء الله أن توفروا هذا الهدوء والاستقرار في المجال الاقتصادي، وتحتووا التضخم وتنشّطوا الإنتاج، فسيكون هذا بداية للملحمة الاقتصادية التي طرحناها في بداية العالم، وطالبنا بها من كل الشعب ومن مجموع المسؤولين. وبطبيعة الحال فإن الملحمة الاقتصادية ليست عملية ستة أشهر أو سنة أو سنتين، بل لا بدّ لها من حركة طويلة الأمد. ولا أحد يتوقع من الحكومة الحالية، لا الشعب،

ولا نحن، ولا أي إنسان منصف، أن تعالج كل هذه المشكلات خلال فترة قصيرة، لا، المتوقع هو التحرك والعمل باتجاه حل المشكلات، وأن يشعر الناس بأن هناك تحركاً نحو حل المشكلات على أساس نظرة حكيمة مدبّرة. وثمة على صعيد الشؤون الاقتصادية الكثير من النقاط لا مجال هنا لطرحها.

وأريد الإشارة إلى قضية الاقتصاد المقاوم. لقد تم تدوين مباني الاقتصاد المقاوم ومجموعة سياسات الاقتصاد المقاوم، وتم إرسالها للتشاور والدراسة في مجمع تشخيص مصلحة النظام، وهم يدرسونها هناك. الاقتصاد المقاوم لا يعني التقشف، ولا يعني أن نتقوقع على أنفسنا، بل له معنى أعمق وأكثر عقلانية بكثير يمكن فهمه والدفاع عنه، وهذا هو العلاج. يجب أن نستطيع إيجاد اقتصاد في البلاد يكون مقاوماً منيعاً حيال الأزمات والتقلبات الدولية. هذا شيء لازم وواجب. طبعاً له شروطه، وسوف يأتي المشروع من مجمع تشخيص مصلحة النظام إن شاء الله، وما أحسن أن يؤكد هناك السيد الدكتور روحاني، وهو عضو في المجمع، على إنجاز هذا المشروع بأسرع ما يمكن إن شاء الله.

وعلى صعيد العلم.. لاحظوا أننا سرنا منذ نحو عشرة أعوام أو أحد عشر عاماً وإلى الآن مسيرة متسارعة في مجال العلوم المختلفة. انطلقت حركة جيدة، وكما أرى وكما تشير التقارير فإن هذه الحركة متصاعدة ومتسارعة يوماً بعد يوم. منذ اليوم الأول الذي طرحنا فيه قضية الاستغناء العلمي وتحطيم حدود العلم والنهضة البرمجية، لم أكن ــ حتى أنا ــ أصدق بوجود كل هذه الإمكانيات والاستيعاب للتقدم والسرعة العالية في التطور، ثم شاهدنا فجأة أن الإنجازات تتدفق من هنا وهناك كالينبوع. لاحظوا الآن أن مراكزنا البحثية ومراكزنا العلمية – التقنية وجامعات إيران تتدفق كلها على مختلف المجالات والصعد، وهذا ما يجب أن يستمر ولا يتوقف. وعلى المستوى الاقتصادي فإن هذا بدوره ما يمكن أن يساعدنا مساعدة أساسية، أي إننا إذا استطعنا التقدم بالأعمال والمشاريع العلمية، وجعل العلوم مشاريع اقتصادية – وسوف أشير لهذه النقطة – فمن المتيقن أن ذلك أنفع وأجدى لنا بكثير على الصعيد الاقتصادي من بيع النفط وبيع الخامات التي نبيعها الآن.

في شهر رمضان من هذا العام – ولا أتذكّر هل كان ذلك في اللقاء بأساتذة الجامعات أو الطلبة الجامعيين، في واحد من هذين اللقائين – ألقى أحد الحضور كلمة، وعرّف عنصراً أو منتجاً عائداته على البلاد أضعاف – ولأنني لا أتذكّر الآن الرقم للأسف لا أستطيع أن أقوله، وقد سجّلته بالطبع – عائدات بيع النفط مثلاً أو الغاز، بحيث لو عملنا على ذلك المنتج، وهو منتج له زبائنه في العالم وهم راغبون فيه، وليس فيه مشكلات إنتاج، لاستطعنا أن نحقق كذا وكذا من العائدات. النتيجة هي أن من مفاتيح حل المشكلات والمعضلات الاقتصادية كامنة في التوكؤ والاعتماد على العلم.

في مضمار العلم يجب العمل ــ أولاً ــ على عدم السماح لهذه الحركة العلمية المتسارعة بالتباطؤ مطلقاً. خصوصاً الحكومة يجب أن تهتم بهذا الأمر اهتماماً جدياً. ذكرتُ أن هذا من الأولويتين الأوليين في برامج البلاد. بمعنى أنه يجب العمل بنحو خاص على قضية التقدم العلمي. طبعاً المسؤول بالدرجة الأولى عن قضية التقدم العلمي هما وزارتا العلوم والصحة، لكن وزارات الصناعة والزراعة وحتى الوزارات الخدمية تستطيع كلها

المساعدة على هذا الصعيد ويجب عليها المساعدة، أي إن التعاون بين الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والأجهزة الخدمية – مثل وزارات الصناعة والطرق والنفط والزراعة، هذه الوزارات المختلفة ذات الصلة بالقضايا والشؤون التقنية – هذه الأجهزة تستطيع حقاً أن تعمل على استقطاب الجوهر العلمي الموجود في مراكز البحث والعلوم، وأن تحضّ هذه المراكز على العمل والتحرك والإنتاج. هناك نقطتان بخصوص القضايا العلمية: النقطة الأولى: استكمال سلسلة العلم والتقنية، بمعنى أننا يجب أن نستكمل هذه السلسلة من الأفكار إلى العلوم إلى التقنيات إلى الإنتاج إلى السوق والتسويق. وإلّا إذا قمنا بالعمل البحثي ووصلنا إلى التقنيات، لكن الإنتاج لم يتحول إلى إنتاج وفير مثلاً، أو لم ترصد له الأسواق مثلاً، فإن السلسلة ستبقى غير مكتملة. ينبغي النظر والاهتمام لكل هذه الأمور والعناصر والحلقات ومتابعة سلسلة العمل العلمي إلى مراحل الإنتاج والتسويق. أي أن الأنظار يجب أن تتركز على كل مراحل هذه السلسلة. هذه نقطة.

والنقطة الأخرى هي الشركات العلمية المحور. من حسن الحظ أن الشركات العلمية المحور تشكلت حالياً بأعداد جيدة وهي موجودة وتعمل. اهتمّوا ما استطعتم بالشركات العلمية المحور.

طيّب، لقد طال بنا الكلام. لدينا الكثير من الكلام أيضاً عن الثقافة والسياسة الخارجية، يجب أن نطرحه إن شاء الله مع المختصين بهذه الشؤون. وقد ذكر السيد الدكتور روحاني آراء جيدة بشأن السياسة الخارجية. وقد سمعت مقابلة للسيد ظريف (6) وكان المقدار الذي سمعته منها جيداً جداً. من الضروري فهم أسس العزة والحكمة والمصلحة. يجب أن نفهم شعارات العزة والحكمة والمصلحة بصورة صحيحة، وإذا استطعنا تطبيقها فإن سياستنا الخارجية ستكون ما تحتاج إليه البلاد وما يناسب نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وثمة الكثير من الكلام حول الثقافة.

وأشير أيضاً لقضايا المنطقة. كما قال السيد الدكتور روحاني فإن المنطقة منطقة حساسة، وتمرّ هذه الفترة بأيام عصيبة مأزومة في الواقع. في ما يخص تطورات مصر، نحن لا نرغب أبداً بالتدخل في الشؤون الداخلية لمصر، لكننا لا نستطيع غضّ أنظارنا عن التقتيل الذي يتعرض له شعب مصر. إننا ندين هذه المذابح، أيّاً كان الفاعل. إطلاق النار بهذه الصورة على الناس – الناس العزّل الذين لا يحملون أي سلاح، تارة يكون الناس مسلحون ويقاتلون حكومة معينة، وفي مثل هذه الحالة سيكون لتلك الحكومة ذريعة معينة – وإسقاط المئات وعلى رواية أخرى الآلاف بتلك الطريقة، فهذا شيء مدان بالمطلق. في ما يتعلق بمصر نعتقد أنه ينبغي تجنّب الحرب الداخلية بكل شدة. وقد قلت في يوم عيد الفطر بأن من همومنا ومن حسراتنا وآلامنا أن تقع في مصر ــ لا سمح الله ــ حرب بالمعنى الحقيقي للكلمة بين الجماعات المختلفة، وهذا ما سيكون فاجعة للعالم الإسلامي وللمنطقة. وينبغي أن يكون الهدف العودة للديمقراطية وأصوات الشعب. بعد سنوات من حكم الاستكبار والاستبداد على مصر، استطاع الشعب بفضل الصحوة الإسلامية أن يقوم بانتخابات صحيحة، ولا يمكن لهذا السياق أن يتوقف ويعود إلى الوراء.

وفي إطار القضية السورية، هدّدت أمريكا وقالت إننا نريد التدخل، وسيكون هذا يقيناً ــ فاجعة للمنطقة، ولا شك أن الأمريكان سيتضررون من هذا الشيء. هذا ما يجب أن يعلموه، سوف يتضررون بالتأكيد، كما تضرروا في العراق، وكما تضرروا في أفغانستان. سيكون هذا أيضاً ضرراً آخر عليهم. تدخل القوى الخارجية والبعيدة عن المنطقة في بلد – سواء كان سورية أو غير سورية – لا معنى له سوى تأجيج الحروب وطلب المعارك، ومضاعفة كراهية الشعوب لهم، وإسقاط سمعتهم أكثر في المنطقة، فضلاً عن أن هذا التدخل ليس له أي مستقبل واضح. المنطقة حقاً أشبه بمخزن بارود إذا قدحت فيه أية شرارة من هذا القبيل لا يعلم المرء ماذا ستكون الأبعاد. نتمنى أن يقي الله تعالى هذه المنطقة شرور أمريكا والصهيونية وذوي الطويّة السيئة، وأن يحفظ بلادنا وشعبنا وحكومتنا ورئيس جمهوريتنا في ظل حمايته ورعايته، لتستطيعوا إن شاء الله العمل بواجباتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

1ــ المعاونة الحقوقية لرئيس الجمهورية السيدة إلهام أمين زاده.

2ــ سورة محمد، شطر من الآية 7.

3ــ سورة الحج، شطر من الآية 40.

4ــ نهج البلاغة، الحكمة رقم 21.

5ــ سورة الحديد، شطر من الآية 25.

6ــ محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني.